الفصل الثاني

المخدرات وتجريم التعامل بها قانوناً، ودور الشريعة الإسلامية في مكافحتها

٢,١ تمهيد

إن الدراسة الحالية تتعلق بجريمة المخدرات؛ وهذا يتطلب منا التعرف على مفهوم المخدرات، وأنوعها، وكذلك التعرف على التطور التشريعي في معالجة جرائم المخدرات من الناحية الشرعية، ومن جهة القانون الوضعي في التشريع الفلسطيني؛ فإن ذلك سيمكننا من الوقوف على المخدرات بأنواعها، ومن الاطلاع على موقف الشريعة الإسلامية منها، وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة والتمحيص في هذا الفصل الثالث من هذا البحث بمشيئة الله- عزَّ وجلَّ-.

٢,٢ المبحث الأول: المخدرات وتجريم التعامل بها قانوناً

تعد جريمة المخدرات من الجرائم التي تنضبط بأركان كأي جريمة أخرى؛ لذلك سيتم التعريف بهذه الجريمة بالتطرق إلى مفهوم المخدرات في اللغة، والاصطلاح، ثم البحث في أنواعها وأركانها.

٢,٢,١ المطلب الأول: مفهوم جريمة المخدرات

٢,٢,١,١ الفرع الأول: مفهوم جريمة المخدرات لغةً واصطلاحاً

تعريف المخدرات في اللغة: تعرف كلمة الخدر بالستر، والفتور، فالمخدر هو ما يستر الجهاز العصبي عن نشاطه؛ فيصيب عمله ووظائفه بالفتور، والخدر يُشير إلى الظلام الكثيف، أما الخادر فهو

الكسول أو الكسولة، والخدر فيما يتعلق بالشراب، يشير إلى الفتور والضعف الذي يصيب الشخص الذي يشربه [٨٩].

وعرفت أيضاً بأنها كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مصنعه، تسبب غياب العقل جزئياً أو كليا، وتكرار استعمالها يسبب الإدمان؛ مما يسمم الجهاز العصبي، ويؤثر سلباً على الفرد والمجتمع.[٩٠]

تُعرّف المخدرات علمياً بأنها أي مادة يتعاطاها الفرد؛ فيحدثُ تعديلٌ على وظيفةٍ أو أكثر من وظائف جسده الحيوية[٩١]. وتعرف أيضا على أنها أي مادة خام، أو مصنعة، تحتوي على منبهات، أو مسكنات؛ فإن استخدامها لأغراض غير طبية يؤدي إلى حالة إدمان؛ مما يسبب أضرارًا جسدية، ونفسية، واجتماعية، على الفرد[٩٢]، وهناك من عرفوا المخدرات بأنها مركب كيميائي يسبب الشعور بالنعاس والاسترخاء، وقد يتسبب في فقدان الوعي مصحوبًا بتخفيف الألم[٩٣].

وقد عرفت المخدرات أيضاً بأنها أي منتج غير الغذاء، والذي بدوره يؤثر على شعور الفرد، وتفكيره، ورؤيته، وتصرفاته، وتدخل للجسم بعدة طرق: كالمضغ، والاستنشاق، والتدخين، والشرب، والفرك على الجلد، والحقن[٩٤].

---

٨٩. ابن منظور، جمال الدين محمد. ١٩٩٧. *لسان العرب*. ط. ٧. ج. (١٠). بيروت: دار صادر. ص. ٢١٥.

٩٠. محمود، خالد محمد. ٢٠١٠. *نحو استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين*. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص. ٣٠.

٩١. حوري، عمر محيي الدين .٢٠١٣. *الجريمة أسبابها ومكافحتها*. دمشق: دار الفكر. ص. ١٤.

٩٢. الحراحشة، أحمد والجزازي، جلال. ٢٠١٢. *إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص. ٨.

٩٣. لوري، بيتر. ١٩٩٠. *المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية وطبية*. (ترجمة) نور الدين خليل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص. ٢٠.

٩٤. مبارك، العزيز يوسف. ٢٠٠٦. *تعاطي المخدرات وسط طالبات الجامعات*. الخرطوم: دار الشروق. ص. ١٧.

٢,٢,١,٢ الفرع الثاني، تعريف المخدرات في الفقه القانوني والتشريعات

يُعرّف الفقه القانوني المخدرات على أنها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسمم الجهاز العصبي، ويُحظر تداولها، وزراعتها، وصناعتها، بما لا يتوافق مع الأغراض المقررة قانونًا، كما تُعرّف المخدرات بأنها مواد طبيعية، أو اصطناعية، تسبب الإدمان، وتسمم الجهاز العصبي، لأولئك الذين يتعاطونها، ويحظر استخدامها بموجب القانون[٩٥].

يلاحظ من التعريفات المذكورة أنه لم يتم التوصل إلى تعريف شامل وموحد للمخدرات في الفقه القانوني؛ وبناءً على ذلك، فقد اعتمد الباحث تعريفًا للمخدرات يشمل العناصر الأساسية الآتية: المخدرات هي أي مادة سواء كانت طبيعية أو مصنعة، وتحتوي على صفات منبهة، أو منشطة، أو مثبطة، تؤثر - عند استهلاكها- على الجسم، مسببة تسممًا، واختلالًا في وظائف الجهاز العصبي، كما تسبب آثارًا سلبية نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وتصنف كمواد محظورة دينيًا، وتُعتبر غير قانونية.

أما تعريفها في التشريعات الوطنية المقارنة، فقد عرّفت قوانين المخدرات في العالم والبلاد العربية بها، فعرفها قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧م) المخدر بأنه: "كل مادة طبيعية، أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول: (الأول، والثاني، والثالث، والرابع) الملحقة بهذا القانون"[٩٦]. أما قانون المخدرات والمؤثرات العقلية اللبناني رقم (٦٧٣) لسنة (١٩٩٨م)، فقد عرف المخدرات في المادة (٢) بأنها: "جميع النباتات، والمواد الطبيعية، والتركيبية، والمنتجات الموضوعة تحت المراقبة، والخاضعة لتدابير رقابية؛ بموجب أحكام هذا القانون".[٩٧]

---

٩٥. مرير، جمال سعدون. ٢٠٢١. *السياسة العقابية بين التعاطي والمتاجرة في المؤثرات العقلية والمواد المخدرة: دراسة مقارنة*. (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. ص. ٢٥.

٩٦. يقصد بالجداول الملحقة بالقانون أنها قوائم أو جداول المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة (١٩٦١م)، وتعديلاتها.

٩٧. العراق. ٢٠١٧. *قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧م)*. المادة (١/ أولا).

بالمقابل، فقد تطرق المشرع الأردني في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٢٣) لسنة (٢٠١٦م) في المادة الثانية منه، لتعريف المادة المخدرة بأنها: "كل مادة طبيعية، أو تركيبية، من المواد المدرجة في الجداول ذوات الأرقام: (١ و٢ و٤) الملحقة بهذا القانون". كما عرف المستحضر بأنه: "كل مزيج سائل، أو جامد، يحتوي على مخدر، وفقاً لما هو منصوص عليه في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون[٩٨]".

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المشرع الفلسطيني قد عرف المخدرات: "بأنها كل مادة مسكرة، أو مفترة، طبيعية، أو محضرة كيميائياً، من شأنها أن تعطل العقل جزئياً، أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان؛ بما ينتج عنه تسمّمٌ في الجهاز العصبي؛ فتضر الفرد، والمجتمع، ويحظر تداولها، أو زراعتها، أو صنعها، إلا لأغراض يحددها القانون[99]".

من خلال تعريفات التشريعات السابقة، نلاحظ أنها لم تتفق على تعريف محدد وواضح للمخدرات، لكنها اكتفت ببيان بعض أنواع المواد المخدرة ممنوعة الاستعمال، كما تختلف هذه القوائم من بلد إلى آخر، فقد يكون استعمال بعض المواد مجرماً في دولة ما، في الوقت الذي يكون فيه مباحاً في دولة أخرى، وكذلك تختلف القوائم من زمن إلى آخر، فما قد يكون ممنوعاً اليوم، يمكن أن يصبح مسموحاً في الغد، كما أن المشرع عندما لجأ إلى تعريف المخدرات، فقد حصر تلك المواد في جداول مرفقة بالقوانين المنظمة لمكافحة المخدرات، وذلك وفقاً للاسم العلمي لهذه المواد، وجعلها قابلة للتعديل بحسب ظهور مواد جديدة يشعر المشرع بأنّ لها خطورة وأضراراً على الفرد والمجتمع.

---

٩٨. الاسترجاع ٢٠٢٣/٦/٧م، من https://jordan-lawyer.com/2021/09/28/narcotic-drugs-and-psychotropic-substances-law/

99. قرار بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥م بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. المادة (١).

٢,٢,٢ المطلب الثاني: أنواع المخدرات وأركان جريمتها

٢,٢,٢,١ الفرع الأول: أنواع المخدرات

تصنف المخدرات بحسب عدة معايير، فتصنف بحسب مصدرها، وتأثيرها، ولونها، أمّا التصنيف المعتمد على أصلها، فيكون مخدرات طبيعية لا دخل للإنسان بتكوينها، فأصلها نباتي، وهي إمّا نبتة برية، أو مزروعة، تحتوي على مخدر بطبيعتها، مثل: القات، والقنب الهندي، والكوكا، والأفيون، أو مخدرات تصنيعية مستخرجة من النباتات، لكنها أكثر تركيزاً، وقاتلة أكثر للإنسان، كالمورفين المستخرج من الأفيون، والهيروين المستخرج من المورفين، وهناك مخدرات مصنعة، وهي مواد كيميائية بحتة تحضر بالمختبرات وفق تفاعلات معينة، ولا يدخل في تصنيعها أي مخدر نباتي[١٠٠].

وأما التصنيف الآخر للمخدرات فهو بحسب لونها، فمنها المخدرات السوداء التي يكون لونها مائلا إلى السواد، كالحشيش، والأفيون، ومنها المخدرات البيضاء التي تتميز ببياض لونها، وتستخدم بعدة طرق: إمّا الشمّ، أو الحقن، أو التدخين، كالهيروين، والكوكائين، والحبوب المنومة والمهدئة، ومنها المخدرات الصفراء، وهي مصنعة من تفاعلات كيميائية، مثل المكس فوت[١٠١].

والتصنيف الأخير بحسب تأثيرها في الجسم، فمنها المخدرات المنشطة: حيث تعمل على زيادة نشاط الفرد المدمن، وكثرة حركته، وتسبب له الأرق، ومشاكل بالنوم، إضافة إلى انعدام شعوره بالجوع أو التعب، مثل: الكوكائين المستخرج من نبات الكوكا، وهو عبارة عن مسحوق أبيض يتم استنشاقه، أو

---

١٠٠. العيسوي، عبد الرحمن محمد. ٢٠١٦. *المخدرات وأخطارها*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي؛ مشاقبة، محمد أمين. ٢٠١٧. *الإدمان على المخدرات*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص. ٤٥.

١٠١. ابن عطا، جميل والحوامدة، كمال. ٢٠٠٨. *الشباب الجامعي وآفة المخدرات*. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية. ص. ٧٧.

حقنه بالوريد؛ ليشعر المدمن بالنشاط، ومنها مخدرات مهبطة، مثل: الأفيون، والمورفين، والهيروين، ومنها مخدرات مهلوسة، مثل: أحبار المسكال، وحبوب ال أس دي[١٠٢].

وهناك تصنيف بحسب التبعية للمخدر، ومنه التبعية الجسدية، كالأفيون ومشتقاته، إضافة إلى بعض المسكنات، ومنه التبعية النفسية، مثل: الكوكائين، والقنب، ومنه التبعية الجسدية النفسية، مثل: ال LSD ، وعدد من المهلوسات[١٠٣].

وبسؤال العاملين في مراكز تأهيل مدمني المخدرات، ومقابلتهم، فقد تم رصد أكثر المخدرات شيوعاً واستعمالاً[١٠٤] جدول (٤,٥):

- المخدرات الكيميائية: وأكثرها انتشارا حبوب الاكستازي، والتي تسمى بلغة المدمنين: (العجال)؛ بسبب شكلها الدائري، وهي مخدرات كيميائية تصنع بمصانع خاصة، وذلك بتفاعل مجموعة تركيبات كيميائية، ولها خواص مزدوجة، فقد تكون من المنشطات، أو من المهلوسات، وتسمى بعدة أسماء منها عقار الحب أو عقار النشوة، ومن آثار استخدامه: أرق دائم، وشعور بالنشاط الزائد، وتقلبٌ في المزاج، وهلوسات سمعية وبصرية، ومشاكل بالشهية، بالإضافة إلى ظهور أعراض اكتئاب لدى متعاطيها. وقد ظهر في السنوات الأخيرة مخدر أكثر ضرراً من كافة المخدرات الكيميائية، يدعى بمخدر الهايدرو.
- الحشيش (القنب) : وقد عرف بين الشعوب قديماً، فسماه الصينيون واهب السعادة، ووصفه الهندوس بمخفف الأحزان، ويعتبر الحشيش رائجا عالميا، وفي متناول كافة الطبقات الاجتماعية؛ لاعتقاد الكثيرين بأنّه غير محرم؛ كونه نباتا طبيعيا، وبسبب رخص ثمنه، ويعتمد تأثيره على مقدار

---

١٠٢. فايد، حسين علي. ٢٠٠٥. *سيكولوجية الإدمان*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. ص. ١٠٥.

١٠٣. المرجع السابق.

١٠٤. العاملون في مراكز تأهيل المدمنين. ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠م. مراكز تأهيل المدمنين. *استعمال المخدرات*. (مقابلة شخصية).

كمية الجرعة المستعملة، فيكون مهبطاً عندما تكون الجرعة قليلة، وقد يكون مهلوساً، إذا زادت الجرعة، فهو يعتمد على طبيعة المدمن، وعلى درجة إدمانه، وتكثر زراعته في المناطق الحارة والجافة نسبياً، مثل: الباكستان، وأفغانستان، وإيران، والمغرب، وكولومبيا، والبيرو، وله أسماء عديدة باختلاف الدول[١٠٥].

- (الكوكايين): يستخرج من نبتة الكوكا، وهو عبارة عن بودرة بيضاء ناعمة الملمس، وهو من المنشطات القوية، ويمكن تخفيف أثره أو زيادته إذا تم خلطه بمواد أُخرى، ويؤثر الكوكايين على الوعي الحسي، فيشعر الفرد بالسعادة المزيفة لوقت قصير، وبعد تعاطي الجرعة، يصاب المدمن بالأرق، والغثيان، وتتضاعف خطورة الكوكايين عند خلطه بالكحول؛ فقد يسبب الموت المفاجئ، وبالفعل، فإن الإدمان يمتاز عن (الكوكائين) بطابعه النفسي القاسي، حيث لا يؤدي إلى اعتماد جسدي، ولا يترك أعراض الانقطاع عند التوقف عن استخدامه، وهذا ما يعرف بمتلازمة الحرمان[١٠٦].
- (الهيروين): ويحضر بشكل مباشر من (المورفين)، وهو من أخطر أنواع المخدرات؛ بسبب آثار تعاطيه الجسدية والنفسية[١٠٧]، وقد كانت بدايات استخدامه لأغراض طبية، حيثُ إنَّ شركة (باير) الألمانية قامت بتسويقه عام (١٩٩٨م) كمسكن للألم؛ فشاع استخدامه، لكنّ العلماء اكتشفوا أن تكرار استخدامه لثلاث مرات كفيلة بالإدمان عليه؛ لذا فقد مُنع صنعه، وتداوله، وتعاطيه.

---

١٠٥. شريط، مليكة. ٢٠١٥. *مكافحة جرائم المخدرات بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري*. (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمه لخضر. ص. ٦-٧.

١٠٦. عبد، موفق حماد. ٢٠١٨. *جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة (٢٠١٧م)، دراسة فقهية قضائية مقارنة*. بغداد: دار السنهوري للنشر. ص. ٢١.

١٠٧. مرير، جمال سعدون. ٢٠٢١. *السياسة العقابية بين التعاطي والمتاجرة في المؤثرات العقلية والمواد المخدرة: دراسة مقارنةً*. ص. ٢٣.

- (الترام دول): وهي من العقاقير المخدرة طبيّاً، وتوصف كمسكِّن للألم، حيث يتم استخدامها تحت إشراف طبيب، وإن إساءة استخدامها تسبب الرغبة بزيادة الجرعة؛ لتحقيق نفس الأثر، وبالتالي، فقد يصاب الفرد بعدة تشنجات، وهبوط بالجهاز العصبي؛ مما يسبب ضيق تنفس، وغيبوبة، أو توقف للقلب[١٠٨].

٢,٢,٢,٢ الفرع الثاني: أركان جريمة المخدرات

تصنّف جرائم المخدرات في جرائم قانون العقوبات الخاصة، وتتميز- كغيرها من الجرائم- بوجود ركنين أساسيين: الركن المادي، والركن المعنوي، كما أن لها ركنًا آخر يتجلى في طبيعتها، وهو ركن المحل، وهي أركان لازمة لوقوع أي جريمة، ومنها جرائم المخدرات، فهي ذات ثلاثة أركان أساسية، هي:

١.الفعل المادي:

يتألف هذا الركن في جرائم المخدرات من عنصرين رئيسين: الأول هو المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والثاني هو السلوك الإجرامي الذي يتمثل في الاشتراك في أنشطة تتعلق بالاتصال المادي، أو القانوني، بالمخدر أو المؤثر العقلي، وفقًا لما ينص عليه القانون[١٠٩].

---

108. United Nations Office on Drugs and Crime. *DRUG USE AND HEALTH CONSEQUENCES*. 2020. 51.

١٠٩. الشواربي، عبد الحميد. ٢٠٠٣. *البراءة في قضايا المخدرات*. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية. ص. ٧.

العنصر الأول: المواد المخدرة والمؤثرات العقلية:

أقر المشرع تعريفًا محددًا للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي تخضع للتجريم، وتم إدراجها في جداول مرفقة بالقانون، واتخذ قرارًا بتجريم أي نوع من التعامل مع هذه المواد، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في التعامل، أو الغرض المقصود من ذلك، إلا في حالات مستثناة ومدرجة بالقانون؛ حيث إنّ إدراجها ينفي التهمة عمّن هو مسموح له بهذه الأنواع، ويعاقب من هو ممنوعة عليه بالقانون[١١٠].

العنصر الثاني: السلوك الإجرامي:

هو النشاط والسلوك غير المشروع الذي جرمه القانون، وأوضح معناه في قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ويتضمن هذا السلوك إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى داخل حدود إقليم الدولة، باستخدام أي وسيلة، أو عبر أي منفذ من منافذها، سواء كانت هذه المنافذ قانونية أو غير قانونية، كما يشمل السلوك الإجراميُّ الاستيراد، والذي يعني إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى داخل إقليم الدولة، وفقًا للأحكام القانونية المنظمة للاستيراد، والموضوعة في هذا القانون، ويتحقق السلوك الإجرامي قانونًا، عندما يتم إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بشكل يتعارض مع القواعد القانونية المنظمة لذلك[١١١].

وفي ذات الشأن، يعرف التصدير بأنه إخراج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية من داخل الدولة إلى دولة أخرى، بطرق تتعارض مع الأحكام المنظمة في القانون. أما الإنتاج فيشمل جميع العمليات التي تؤدي إلى الحصول على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية من مصادرها النباتية الأصلية، وأما الاستخراج، فإنه يشمل العمليات التي تتضمن تحليل مادة معينة وفصل عناصرها بوساطة عملية العزل، أو الفصل؛

---

١١٠. صباح، كرم شعبان. د. ت. جرائم المخدرات. د. م. ص٩٣.

١١١. الحلبي، محمد علي السالم عياد. د. ت. شرح قانون العقوبات القسم العام. د. م. ص. ٣٢٢.

بهدف الحصول على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية. وأما بالنسبة للصنع، فهو يشمل جميع العمليات التي تؤدي إلى الحصول على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، وكذلك التحويلات التي تحدث بين المواد المخدرة؛ للحصول على مواد مخدرة أخرى، أو بين المؤثرات العقلية؛ للحصول على مؤثرات عقلية أخرى. ومن المصطلحات ذات الصلة أيضا: الزراعة، إذ تعتبر إحدى طرق الإنتاج وفقاً لمعناها الشامل، حيث يشير الإنتاج إلى عملية الحصول على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية من مصادرها النباتية، ومع ذلك، فإن القانون يحدد الإنتاج الذي يعاقب عليه قانوناً، حيث لا يتم تحقيق الإنتاج في حالة الزراعة إلا بعد نضج النبات، أو ثماره، واكتسابهما خاصية التخدير؛ فيصبح النبات صالحًا لإنتاج المخدر أو المؤثر العقلي، ولا يشمل المراحل السابقة من نمو النبات[١١٢].

وفيما يتعلق بالحيازة، فإنها تعني وضع اليد على المخدر، أو المؤثر العقلي، بصفةٍ ملكية واختصاصية، ولا يُشترط فيها الاستيلاء المادي، ويُعتبر الشخص حائزًا حتى فيما لو كان المخدر أو المؤثر العقلي موجودًا في حيازة شخص آخر نيابةً عنه؛ وعليه، فإنه يكفي لتحقيق الحيازة أن يكون المتهم لديه السيطرة الفعلية على المخدر أو المؤثر العقلي، حتى لو لم يكن بحوزته ماديًا[١١٣].

أما بالنسبة للإحراز، فيعني الاستيلاء المادي على المخدر أو المؤثر العقلي، بوساطة المالك، أو شخص آخر غير المالك، ويتم تحقيق الاستيلاء بوساطة الاتصال المادي بالمخدر، أو المؤثر العقلي[١١٤].

أما التعاطي، فهو تناول المخدر أو المؤثر العقلي، وإدخاله إلى الجسم بأي وسيلة، وبشأن الاتجار، فإنه يعني حيازة المخدر أو المؤثر العقلي مع القصد التجاري، ويتحقق عند ترويج المادة المخدرة أو المؤثر العقلي، وتقديمها للآخرين، مقابل أموال، أو سلع، أو خدمات، أو منافع أخرى[١١٥].

---

١١٢. النيص، كمال. الأركان العامة لجرائم المخدرات، الحوار المتمدن. العدد ٤٠٣٢. ٢٠١٣/٣/١٥م.

١١٣. انظر: المرجع السابق.

١١٤. المرجع السابق.

وقد تضمن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين الجريمة المشار إليها في المادة (٢)، ونص أيضًا على العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٧)، فضلا عن قوانين العقاقير الخطرة رقم (٥٥٨) لعام (١٩٧٥م) التي تنصّ على حظر هذه الأعمال في المواد من (٧-١٢)، وتحدد العقوبة في المادة (٣٠)، وقد تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا، في سياق الحيازة والإحراز[١١٦].

وفي السابق، كان هناك جدلٌ بشأن مدى التزام المحاكم الفلسطينية بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، عند تطبيق الأمر المتعلق بالعقاقير الخطرة رقم (٥٥٨) لعام (١٩٧٥م) في حالتين: الأولى، حيث الاهتمام بمعرفة ما إذا كان الأمر المذكور أعلاه يشمل المواد المخدرة، مثل: (المارغ وانا) ، والقات، وفق ما تم ذكره سابقًا، وأما الحالة الثانية، فحول تعاطي المواد التي لم تُدرج في الأمر المذكور أعلاه، ولكنها قادرة على التسبب بالتخدير، أو بأي تأثير ضار على العقل عند تعاطيها بقصد[١١٧].

وبحكم عمل الباحث في إدارة مكافحة المخدرات، فقد اطلع على حالة تمَّ فيها إحالة متهمين للقضاء؛ لإدمانهم وتعاطيهم مواد، كمادة (التنر).

وفيما يتعلق بالمحكمة المختصة في معالجة قضايا تعاطي مواد مثل هذه، تستند إلى المادة (٢٢٠) من قانون الإجراءات الجزائية، التي تنص على أنه "تقبل في معرض البينة في الإجراءات الجزائية، جميع التقارير الصادرة من الموظف المسؤول عن المختبرات الحكومية، أو المعتمدة رسمياً، والموقعة منه، والمتضمنة نتيجة الفحص الكيماوي، أو التحليل الذي أجراه بنفسه بشأن أي مادة يشتبه فيها. ولا يقتضي ذلك دعوته لأداء الشهادة بهذا الشأن، إلا إذا قدرت المحكمة أن حضوره ضروري؛ لتأمين العدالة[١١٨]".

---

١١٥. المرجع السابق.

١١٦. شبير، عبد الكريم. مقال بعنوان: "القانون ومدى مقاومته لظاهرة الترامادول". الاسترجاع ٢٠٢٣/٦/٥م، من http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/735729.html

١١٧. الاسترجاع ٢٠٢٣/٦/١م، من https://maqam.najah.edu/judgments/7646/

١١٨. المرجع السابق.

وفيما يتعلق بالحالة الثالثة، فإنه حين نتحدث عن ظهور مواد مخدرة جديدة، وفق ما تم التطرق إليه سابقًا، خاصة فيما يتعلق بمادة (المارغ وانا) المحسنة، فإن الباحث بحكم عمله في إدارة مكافحة المخدرات، لاحظ أن التقرير الأولي الذي أعده مختبر جامعة النجاح الوطنية كان سلبيًا، أي أن العينة التي تم فحصها لم تحتوِ على مادة مخدرة، إلا أن التقارير اللاحقة لذات المختبر، أظهرت نتائجها تواجدًا إيجابيًا لمادة (المارغ وانا) المحسنة في العينات المختبرة، وقد برر المختبر المذكور هذا التناقض بأنه في الحالة الأولى تم فحص العينة ككل، أما في الحالات اللاحقة، فقد قام بتجزئة العينة، وفحص تركيباتها الكيميائية لكل جزء على حدة؛ وبالرغم من أهمية قدرة مختبر جامعة النجاح الوطنية على إثبات وجود المادة المخدرة في العينات اللاحقة، إلا أن الأهم كان في تمكن إدارة مكافحة المخدرات- بناء على نتائج العينات اللاحقة- من اكتشاف أن ذلك أسلوبٌ في إخفاء المخدرات، وتهريبها[١١٩].

٢. الركن المفترض (عدم المشروعية):

تقتضي جرائم المخدرات أن تنصب على مادة مخدرة؛ إذ بدونها لا تتحقق الجريمة، ووجودها سابق مفترضا، فقد اعتبر المشرع المخدر ركناً، وأغفل في القرار بالقانون الصادر عام (٢٠١٥م)[١٢٠] تحديد المواد وحصرها في جداول، فاكتفى بالمواد المدرجة في القوائم الدولية المعتمدة من الجهة المختصة في الوزارة، حيث يمكن الترخيص لبعض الأنواع التي تستخدم في الحالات الخاصة، كالطب.

---

١١٩. الاسترجاع ٢٠٢٣/٦/٦م، من http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=15312

١٢٠. فلسطين. ٢٠١٥. *قرار بقانون رقم (١٨) لسنة (٢٠١٥م).*

٣. القصد الجنائي:

تفيد القاعدة العامة بأنه يكفي لقيام الركن المعنوي في جرائم المخدرات توافر القصد العام، إلا أن المشرع يتطلب قيام القصد الخاص في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن هنا يمكن التعريف بالقصد الجنائي على النحو الآتي[١٢١]:

أ – القصد الجنائي العام: وهو عبارة عن انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل الإجرامي المؤثم قانوناً، مع العلم بتوافر أركانه، وبأن القانون يحظره[١٢٢].

ب – القصد الجنائي الخاص: يتطلب قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية توافر قصد جنائي خاص؛ لتشديد العقاب في جرائم المخدرات، وفي قصد ونيَّة الاتجار والترويج.[١٢٣]

٢,٢,٣ المطلب الثالث: تعاطي وإدمان المخدرات وعلاقتها بالإجرام

لا شك بأن المخدرات وباء خطير، وداء عضال، يترتب عليه الكثير من الأخطار والأضرار التي تفتك بالأفراد والمجتمعات، ويرى البعض أن أضرار المخدرات لا تقل أثراً عن أضرار المعارك والحروب، وأن انتشار تعاطيها والإدمان عليها من شأنه أن يفتك بأي مجتمع بأسره، فإدمان المخدرات دمار لصحة الفرد، ودمار للمجتمع ومستقبله، عدا عن ارتباطها بالظواهر الإجرامية التقليدية، أو المنظمة محلياً ودولياً[١٢٤]. ولتوضيح ذلك، سيتطرق الباحث لعلاقتها بالجرائم التقليدية أو المنظمة.

---

١٢١. عواد، فاضل. محاضرة بعنوان: "أنواع القصد الجنائي". الاسترجاع ٢٠٢٣/٦/٦م، من https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/11977.pdf

١٢٢. المرجع السابق.

١٢٣. المرجع السابق.

١٢٤. القرالة، أحمد ياسين. ١٩٩٠. *المخدرات– دراسة فقهية مقارنة بالقانون*. (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية– عمان. ص. ٤٦.

٢,٢,٣,١ الفرع الأول: علاقة المخدرات بالجرائم التقليدية، وتطور الخطورة الإجرامية للمدمنين

يتفق الباحثون على أن المخدرات تتسبب باضطرابات نفسية وسلوكية تؤدي إلى العنف، وإلى ارتكاب أفعال إجرامية أخرى، منها ما يكون أشد خطورة من تعاطي المخدرات، وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية بأن إدمان المخدرات له أثر كبير تجاه الظواهر الإجرامية[١٢٥]، وأن هناك صلة مباشرة بين أنواع معينة من الجرائم، كالقتل، والجرح، والقسوة مع الأزواج والأطفال، إضافة إلى الجرائم الجنسية، وجرائم الاعتداء على المال، كالسرقة، والاحتيال، وإساءة الأمانة، وأن الكثير من الجرائم في المجتمع يقوم بها أفراد إما تحت تأثير المخدرات، أو من أجل الحصول على المال؛ للإنفاق على إدمانهم[١٢٦]. وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في الجزائر، أن ما يقرب من (٣) من بين النزلاء الجدد في المؤسسات العقابية هم نزلاء تعاطٍ أو إدمانٍ للمخدرات، وأن بعضهم يجري توقيفه؛ لجرائم أخرى، كالسرقة، وتأليف جمعيات الأشرار، أو لأفعال منافية للحياء، وجرائم جنسية، أو لجرائم الإيذاء، والعنف، والقتل، وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أنه أصبح واضحاً بأن النزلاء المتعاطين للمخدرات، ليسوا فقط من الذين أوقفوا بسبب الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها، بل يتم إيقاف أغلبهم؛ لأسباب أخرى ترتبط بتعاطي وإدمان المخدرات، وأن عددهم يتزايد عاماً بعد آخر[١٢٧]. كما بيّنت إحدى الدراسات الأردنية، بأن غياب البرامج العلاجية والتأهيلية والرعاية اللاحقة لنزلاء المؤسسات العقابية، يقودهم إلى تكرار جرائمهم، ويجعل منهم أكثر

---

١٢٥. المحيا، ذعار والدوسري، سمحان. ص. ٨٧.

١٢٦. جليغم، هيف بن ماجد. ٢٠١٤. *المشكلات الاجتماعية لأسر النزلاء بقضايا المخدرات*. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص. ١١٢-١٢٠.

١٢٧. وحيدة، سايل. ٢٠١٦. "الإدمان على المخدرات والإجرام". *مجلة دراسات وأبحاث*. العدد (١٨): ديسمبر. ص. ٣٧٢-٣٧٣.

انحرافاً، ويدفعهم إلى ارتكاب جرائم أخرى قد تكون أشد خطورة، كالسرقات، والقتل، والعنف بكافة أشكاله، إضافة إلى اتجاههم لارتكاب بعض الجرائم الجنسية، كهتك العرض أو الاغتصاب[١٢٨].

ووفقًا لأحدث الدراسات المصرية، فقد أشارت إلى أن المخدرات تلعب دورًا مهمّا في ما يقرب من ٨٠٪ من جرائم القتل والعنف في مصر، كما تشير هذه الدراسات أيضًا إلى أن المخدرات تساهم في حدوث جرائم أخرى متنوعة بنسبة ٧٩٪ من عموم الجرائم، وهذه النسبة من الجرائم ناتجة عن تأثير المخدرات، أو ترتكب من أجل الحصول عليها[١٢٩].

ويؤكد الباحث صحة ما تم ذكره في هذه الدراسات المتعددة، حيث يشير إلى عدد من الجرائم الخطيرة والمشينة التي شهدتها المجتمعات عمومًا والمجتمع الفلسطيني على وجه التحديد، والتي كانت نتيجة تعاطي المخدرات، وذلك بسبب التأثير الخادع والوهمي الذي ينشئه تعاطي المخدرات في ذهن المتعاطين.

وبناءً على ذلك، يخلص الباحث إلى أن مشكلة تعاطي المخدرات، والإدمان عليها، تؤدي إلى تصاعدٍ في خطورة سلوك المدمنين؛ فتجعلهم يرتكبون جرائم أكثر خطورة، فالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات قد يقومون بأعمال سرقة، أو قتل، أو ارتكاب جرائم أخرى متنوعة، سواء كانوا واعين، أو في حالة غياب وعي؛ وهذا يشير بوضوح إلى ضرورة التدخل من جانب السياسة الجزائية، بإيجاد وسائل فعالة، وعقوبات مناسبة، تحقق الردع، وتساهم في التأهيل الفعال للمدمنين؛ بهدف الحد من التحديات التي تنشأ عن هذه الجرائم.

---

١٢٨. الحيصة، بسام. ٢٠١٤. *تأثير العقوبة في العود للجريمة: دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية*. (رسالة دكتوراه). جامعة مؤتة- الكرك. ص. ١٩٨-١٠٨.

١٢٩. منظمة الصحة العالمية (WHO). د. ت. *معجم مصطلحات المخدرات والكحول*. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

٢,٢,٣,٢ الفرع الثاني: علاقة المخدرات بالجريمة المنظمة والإرهاب

في ارتباط جرائم المخدرات بالجرائم المنظمة[١٣٠]، فقد أثبتت الدراسات المختصة بأن العلاقة بين المخدرات والجريمة المنظمة، هي علاقة الجزء بالكل، وأن عصابات الجريمة المنظمة تمتهن تهريب المخدرات، وتجنيد المتعاطين؛ لترويجها لهم، كوسيلة لتوفير الأموال اللازمة لأنشطتهم الإجرامية الأخرى[١٣١].

وتربط التقارير والوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة جرائم تعاطي المخدرات والاتجار بها، بجرائم العنف والإرهاب، والاتجار بالأسلحة والمتفجرات، وتصف مشكلة المخدرات بأنها من أكبر المفاسد الدولية والاجتماعية التي تتسبب في تدمير الأمم، وقد تدفع الكثير من متعاطي المخدرات إلى الانضمام إلى العصابات الإجرامية المنظمة، أو الوقوع كفريسة سهلة لتجنيدهم في الأعمال الإرهابية؛ نتيجة تضارب سلوكياتهم، واضطراب شخصياتهم؛ نتيجة تعاطي المخدرات[١٣٢]؛ ولهذا فقد أكدت كافة اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات، على متابعة الأموال المتأتية جراء الاتجار غير المشروع بالمخدرات[١٣٣]، ولا زالت تقاريرها ومؤتمراتها الدولية تؤكد على الدول وتحثها على ضرورة السيطرة على آفة المخدرات، سواء من حيث الاتجار غير المشروع بها، أو من حيث تعاطيها والإدمان عليها، وما يرتبط بذلك من جرائم أخرى تمس استقرار المجتمعات الإنسانية ككل[١٣٤].

---

١٣٠. تعرف الجريمة المنظمة بأنها: "جرائم ترتكبها تنظيمات إجرامية متخصصة، تتخذ من الجريمة مهنة لها، ضمن عمل منظم يهدف إلى الحصول على المنافع المادية وغير المادية، وهي عبارة عن جرائم يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عدداً كبيراً من الأفراد المحترفين، يعملون وفق نظام تتولاه مراكز قيادة وسيطرة بالغة التعقيد والسرية، وتمارس أعمالا شديدة القسوة تصل إلى حد القتل والعنف الشديد". السراني، عبدالله. ٢٠١٦. *العلاقة بين المخدرات والجريمة المنظمة*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص. ١٠٨.

١٣١. السراني، *العلاقة بين المخدرات والجريمة المنظمة*. ص. ١٢٥-١٢٧.

١٣٢. د. م. ٢٠١٨. "مذابح خلف الجدران". *البوابة الإخبارية*. https://www.albawabhnews.com/3275246

١٣٣. الأمم المتحدة. ١٩٨٤. *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances)*. نيويورك: الأمم المتحدة. وكذلك: الأمم المتحدة. ١٩٦١. *الاتفاقية الوحيدة للمخدرات (Single Convention Narcotic Drugs)*. نيويورك: الأمم المتحدة.

١٣٤. الأمم المتحدة. ٢٠١٩. *World Drug Report 2019*. نيويورك: الأمم المتحدة.

وعلى مستوى فلسطين، فلم ينظر قبل عام (١٩٦٧م) إلى المخدرات على أنّها مشكلة صحية واقتصادية تتطلب تدخلا سريعا في فلسطين، أو في القدس تحديدا؛ لذلك استغل الاحتلال الوضع، ودأب على نشر هذه الآفة، فقد كانت البداية في عام (١٩٦٧م)، ومع السنة الأولى لاحتلال البلدة المقدسة، حيث قام اليهود بتوزيع هدايا تتضمن علبا من الكحول، على العمال الفلسطينيين في الأعياد اليهودية؛ بهدف كسر حاجز المحرمات لدى مجتمع شرقي متدين محافظ، كالشعب الفلسطيني؛ فقسم منهم قام ببيعها، وقسم آخر قام بإتلافها، بينما قسم ثالث كسر المحظور وجربها، فمن هنا بدأ الانفتاح على المجتمع الآخر (المجتمع اليهودي) في القدس، وبدأ الاختلاط بينهم من خلال العمل في المصانع الإسرائيلية، وورش البناء، حيث رافق هذا الانفتاح قيام ما يسمى بالمحاشش، وهي منطقة تباع فيها (المارج وانا) أو الحشيش، وكانت أول وأشهر محششة في القدس تعود ملكيتها لعائلة مقدسية، فكان هذا المكان منطقة تجمع والتقاء بين الشباب الفلسطيني والفتيات اليهوديات، وكان الاحتلال يتعمد إرسال فتياته إلى هذه الأمكنة باللباس العسكري؛ ليشعر الفلسطيني بأنّه يقوم بعمل بطولي عند إقامة علاقة مع فتاة يهودية، وكان هذا من أدوات الضغط النفسي التي مارسها الاحتلال على المواطن المقدسي[١٣٥].

ومن أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المدينة، حيث يعاني الشباب من عدم القدرة على العمل، وتوفير متطلبات المعيشة الأساسية، ويعود ذلك إلى كون الشباب يعيشون ظروفا صعبة، وقد تمت الإشارة إلى أهم الظروف والعوامل الأسرية التي تساهم في انحراف الأبناء وتعاطيهم للمخدرات، ومنها: التربية الخاطئة للأبناء، والتصدع الأسري، ويقصد به فقدان أحد الأبوين أو كليهما، أو حدوث طلاق بينهما؛ حيث وجد ازدياد حالات التعاطي بين الأبناء

---

١٣٥. لقيانية، غادة. ٢٠١٩. *بناء برنامج وقائي جمعي قائم على الفنون ومناسب ثقافيا لأبناء المدمنين على المخدرات في منطقة القدس المحتلة في فلسطين*. (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت. ص. ١٢.

في الأسر التي يسودها التسيب والتفكك، في الوقت الذي تقل فيه احتمالات تعاطي المخدرات، إذا كانت العلاقة الأسرية قائمة على المحبة والتفاهم، فالمستوى القيمي الأخلاقي للأسرة يقوم على التناسب الطردي بين الوازع الأخلاقي لديها، وبين نمو الضمير الأخلاقي لأبنائها؛ فإذا قل مستوى الأسرة القيمي الأخلاقي، فإن ذللك سينعكس سلبا على أخلاق وسلوك أبنائها؛ مما يدفعهم نحو الانحراف وتعاطي المخدرات[١٣٦].

كما أن المدرسة يمكن أن تتسبب في هروب الطالب من التعليم، والتوجه نحو الانحراف؛ بسبب تواضع إمكانيات كل من الأسرة والمدرسة، أو بسبب المعاملة السيئة التي يتلقاها من معلميه؛ فلا يستطيع الطالب التكيف مع هذا الوسط المتردي؛ فتبدو عليه مظاهر الفشل المتمثلة بالهروب من المدرسة، أو عدم الانتظام في الحضور إليها؛ مما يؤدي إلى تسكع الطالب في الشوارع، أو تردده على أماكن اللهو أثناء الدوام الدراسي؛ مما ينعكس فشلا عليه في دراسته، وفي مستوى تحصيله العلمي، بالتوازي مع انهيار في منظومته الأخلاقية؛ مما قد يدفعه إلى بيئة المخدرات والإجرام[١٣٧].

كما أن للأصدقاء دورا كبيرا في التأثير على الشخص، وتحديد طبيعة توجهه وسلوكه؛ فمشاركة الرفقاء بأفكارهم وطريقة عملهم، والانخراط معهم في كل ما يقومون به من أعمال، يؤدي في النهاية إلى الاندفاع نحو مجتمعهم، ومعرفة أسرارهم؛ فيجد نفسه مجبورا على العمل معهم، وقد يغريه مستوى الدخل الذي يحصّلونه؛ فيسعى إلى تقليدهم في الحصول عليه؛ فيقع في شرك المخدرات[١٣٨].

---

١٣٦. انظر: الحمدان، سعد إبراهيم مشاري. "التفكك الأسري وعلاقته بإدمان المخدرات/ دراسة ارتباطية من وجهة نظر الخبراء". مجلة كلية التربية– جامعة المنصورة. العدد ١٢٠. أكتوبر ٢٠٢٢م. ص٧٠٦–٧١٣.

١٣٧. المشرف، الجوادي. ٢٠١١. *المخدرات والمؤثرات العقلية*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص. ٢٥.

١٣٨. نيص، ليندا والزهيري، أشجان. ٢٠١٧. *مبادئ علم الإجرام والعقاب*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. ٥٠.

كذلك الدين، والقيم الاجتماعية، فإنهما يُعدان ركنين أساسين في الحياة البشرية؛ فلا إنسانية بلا دين وقيم، والجريمة فعل تستهجنه جميع القيم الدينية التي تدعو إلى الخير، إذ يعتبر الدين أقوى داعم ومعزز لمقاومة الفرد للانجذابات الجرمية، وغالباً ما يعزى انتشار الجريمة إلى ضعف تأثير الدين في حياة الفاعل، أو في محيطه؛ فللدّين تأثيرٌ قويٌ على نفس الطفل بصورة خاصة، حيث يتضمن قواعد أخلاقية تحث على السلوك الحسن، وفي المقابل، فإن الانحدار إلى المخدرات، والسقوط في تعاطيها، يحتاج بيئة مناسبة، وإن أفضل بيئة، وأحسن ظروف لذلك، تتمثل في الابتعاد عن أماكن العبادة، والتوجه نحو أماكن الترفيه والشهوة والإدمان، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على الفرد والمجتمع[١٣٩].

وفي الواقع، فإن تأثير المخدرات على متعاطيها يعتمد على عوامل عديدة، منها: نوع العقار، وقوته، وكمية الجرعة المأخوذة منه، وطريقة تعاطيه، كما يعتمد أيضاً على خصائص الفرد الجسمية، والنفسية، وظروف التعاطي؛ وعندما تؤخذ العقاقير المخدرة لأغراض طبية تحت إشراف طبي، فإنها تؤدي وظيفة مهمة بالنسبة للمريض والطبيب المعالج في آنٍ واحد، إلا أن هذه العقاقير تنقلب نقمة إذا أساء الإنسان استخدامها، كأن يتعاطاها لأجل المتعة، أو كوسيلة للهروب من الواقع، أو غير ذلك من الأسباب. وسيحاول الباحث فيما يأتي، تسليط الضوء على الآثار الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، لمشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها والاتجار غير المشروع بها، ومن زاوية تأثيرها في أمن المجتمع وزعزعه استقراره، وضياع موارده البشرية والاقتصادية[١٤٠].

إن الآثار الصحية للمخدرات كثيرة، ولعل أوضح تلك الآثار ما يرتبط بالوفاة المبكرة لمدمن المخدرات؛ فإن الأسباب الرئيسة للوفاة المبكرة في كثير من المجتمعات، تعود إلى الإصابة بالأمراض القلبية

---

١٣٩. الكردي، يحيى. ٢٠١٤. *جرائم المخدرات وسبل مكافحتها في التشريع الفلسطيني*. ص. ٦٠.

١٤٠. القحطاني، ربيع. ٢٠٠٠م. *أنماط التنشئة الأسرية للأحداث المتعاطين للمخدرات– دراسة تطبيقية على الأحداث المتعاطين للمخدرات الموقوفين بدار الملاحظة بمدينة الرياض*. ص. ٧٨.

الوعائية، والسرطانية، والحوادث، والانتحار، حيث ترتبط هذه العوامل المرضيّة كلها بتعاطي العقاقير المخدرة والكحول؛ فمعدل الوفيات بين مدمني (الهيروبين) في الولايات المتحدة الأمريكية، يزيد عن المعدل العام لعموم السكان بمقدار يتراوح ما بين (٢٠٠- ١٠٠٠٪)، كما أن حالات الانتحار بين مدمني (الهيروبين) تزيد بنسبة (٣٠٠٪) عن المعدل العام لحالات الانتحار بين السكان بوجه عام، كما وجد أنّ معدل الوفيات بين متعاطي (الامفيتامينات) عن طريق الحقن الوريدي تزيد بمقدار (٤٠٠٪) عن المعدل العام للوفيات بين السكان[١٤١].

إنّ الآثار البدنية التي تحدث لأغلب المتعاطين، والتي تظهر بعد حوالي ساعة من بدء التخدير، وفقا لتقرير لجنة المخدرات الخطرة بالولايات المتحدة الأمريكية، تتلخص في الأعراض الآتية: ارتعاشات عضلية، وزيادة في ضربات القلب، وسرعة في النبض، وشعور بسخونة في الرأس، ودوار، واتساع في حدقة العيون، وقيء، وبرودة في الأطراف، وعدم توازن في الجلوس والمشي، وجفاف في الفم، وإحساس بلفحات باردة وساخنة على الوجه، واحمرار العيون واحتقانها، والشعور بتراخي الجسم، وزيادة الشهية للطعام، وخاصة المواد السكرية[١٤٢].

وقد اتفق الأخصائيون والمهتمون بالدراسات الإنسانية والمهنية، على أن المخدرات عاملٌ مهم في حدوث بعض المشاكل الاجتماعية، كالطلاق، والتشرد، والإجرام بأنواعه وأشكاله؛ مما يؤدي إلى الانحراف بصوره المتعددة؛ وذلك لأن المدمن شخصية غير سوية، وغير قادرة على القيام بالتزاماتها اليومية؛ بسبب الضعف الجسمي والعقلي، فغالبًا ما ينغمس الفرد المدمن على المخدرات بما يجعله يتجاهل ما يحدث حوله، ويهمل احتياجات أفراد أسرته ورغباتهم؛ وهذا يؤدي إلى توتر العلاقات

---

١٤١. الحميدان، علي. ٢٠٠٨. "دور الرعاية اللاحقة في إعادة المتعافين". *الندوة العلمية: الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في قضايا المخدرات بين النظرية والتطبيق. مركز الدراسات والبحوث- قسم الندوات واللقاءات العليمة. جامعة نايف للعلوم الأمنية*. ص. ٢٥.

١٤٢. القحطاني، ربيع. ٢٠٠٠. *أنماط التنشئة الأسرية للأحداث المتعاطين للمخدرات*. ص. ٨٠.

الأسرية، وفي حال تكرار تعاطي ربّ الأسرة للمخدرات، فإن ذلك قد يثير فضول أبنائه، ويدفعهم للتعاطي، كما قد يقوم الآباء بإرسال أبنائهم لشراء المخدرات، ونظرًا لتأثير الأبوين على الأطفال، فإنهم يقلدون تصرفاتهم، فتعاطي المخدرات يؤدي إلى تفكك الأسرة، وتعرضها لمشاكل قد تؤدي إلى الطلاق، أو الانفصال، أو الهجرة، كما قد يقوم متعاطو المخدرات بالاعتداء على زوجاتهم أمام الأطفال، ويتصف سلوكهم بعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية المجتمعية؛ مما يؤثر على العائلات بالتفكك الأسري؛ نتيجة الشقاق بين الزوجين وانفصالهما[١٤٣].

ويمثل الأشخاص المدمنون طاقة بشرية مفقودة، أو عاجزة عن العمل والمشاركة في خدمة المجتمع؛ فهذه الطاقات التي كان من الممكن أن تكون خلاقة تدفع التنمية وتعززها، نجد أصحابها يتحولون إلى عالة على المجتمع، ومن الآثار الاجتماعية لهذه الظاهرة، فيما لو ظلت بلا علاج أو مواجهة، أن المجتمع يستمر في الدوران في حلقة مفرغة ومؤلمة، فالأوضاع الاجتماعية المتردية تفرز أشخاصا مدمنين، وهذا بدوره يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي إلى انهيار أسر بكاملها، أو إلى الانحراف نحو ممارسات إجرامية أخرى مدمرة[١٤٤].

وعلى المستوى الفردي، تُحدثُ حالة الإدمان سيكولوجيةً يدور المدمن في إطارها مفعما بإحساس العالة، وفقدان الكرامة، والعزلة، فإذا تعمقت هذه الأحاسيس، فإنّها قد تدفعه إلى المزيد من الانسحاب، الذي قد يؤدي إلى الانتحار أو التمرد، وكذلك إلى سلوك عدواني، وأفعال إجرامية، وذلك في حالة عدم توفر المخدر. ويمكن أيضا أن يؤدي الإدمان إلى الإدراك الخاطئ، والهلوسة، وإلى تدهورٍ في كافة الوظائف العقلية المختلفة، كما قد يؤدي إلى تدهور أخلاقي واجتماعي مؤكد؛ ولذلك نجد المدمنين أكثر وجودا في

---

١٤٣. الحرملي، سعيد. ٢٠٠٧. *دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مدمني المخدرات بالمجتمع العربي*. سلطنة عُمان: وزارة التنمية الاجتماعية.

١٤٤. الحميدان، علي. ٢٠٠٨. *دور الرعاية اللاحقة في إعادة المتعافين*. ص. ٢٠.

البيئة الاجتماعية السيئة. وعلى الصعيد النفسي، فإن إدمان المخدرات يؤدي إلى معاناة كبيرة تتمثل في بعض جوانبها في القلق، والاكتئاب، وعدم الاستقرار، خصوصا عندما لا يتيسر للمدمنين تناول المخدر وتعاطيه[١٤٥].

إنّ تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها يشكلان خطرا على الاقتصاد القومي؛ إذ إنّ جزءًا كبيرا من الدخل القومي ينفق على المخدرات، ودون أن يكون من ورائه أي نفع للأفراد، فمثلاً: جاء في إحصائية لمكتب شؤون المخدرات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أن كميات المخدرات المضبوطة في الدول العربية عام (١٩٩٣م)، وبلغت (١٦٤,٣٥٢) كيلو غرام من الحشيش، و(٥١٠) كيلو غرامات من (الهيروين)، و(٣٠٨) كيلو غرامات من (الكوكايين)، و(١٨٤) كيلو غرام من (الأفيون)، و(١١,٤٨٤,٠٠٠) حبة مخدرات، بحيث بلغت القيمة الإجمالية للمخدرات المضبوطة (٥٣١,٩٠٥,٦٤٨) دولارا أمريكيا[١٤٦].

ومن الأماكن الأكثر رواجاً لتجارة وتوزيع وتعاطي المخدرات بكافة أنواعها محيط مدينة القدس المحتلة، وبالتحديد في مناطق: الرام، وبيرنبالا، والعيزرية، وعناتا، إضافة إلى منطقة (h2) في مدينة الخليل الخاضعة أمنيًا وإداريًا لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تنتشر فيها هذه الآفة بشكل كبير بين صناعة، وتوزيع، وتعاطٍ.

---

١٤٥. سياج، محمود. ٢٠٠٥. *إدراك طلبة الصفوف السابع- الحادي عشر في مدينة القدس وضواحيها حول العقاقير والمخدرات في المدارس الخاصة والحكومية والتابعة لوكالة الغوث*. (رسالة ماجستير). جامعة القدس. ص. ٥٩.

١٥٢. المهندي، خالد .٢٠١٣. *المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. دوحة: مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن المناطق المسماة (C) أو (ج) [١٤٧] في الضفة الغربية تشكل ملاذاً آمناً لكثير من تجار وموزعي ومتعاطي المخدرات، وكذلك الفارين من وجه العدالة؛ وذلك لعدم وجود سيطرة أمنية للسلطة الفلسطينية فيها، وخضوعها لحكم الاحتلال الإسرائيلي؛ بسبب السيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق، والتي تمنع عناصر الشرطة الفلسطينية من الدخول إليها؛ فتنتشر فيها المخدرات زراعة، وتعاطيا، وتجارة، وتحاول السلطات الفلسطينية العمل بكافة الطرق؛ للحد من هذه الظاهرة في هذه المناطق تحديداً[١٤٨].

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١٤٧. ضمن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو الثانية)، الموقع بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) من عام (١٩٩٥م)- كفترة انتقالية لمدة خمس سنوات- حيث نصّ على تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق مميزة في الضفة الغربية، وهي: المناطق (أ)، و(ب)، و(ج)، بحيث كان لكل منها ترتيبات، وسلطات أمنية، وإدارية، مختلفة.

١٤٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٦. *مسح ظاهرة تعاطي المخدرات في فلسطين*. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.